من نفس العلم الذي هو صفة حقيقية كما هو مذهب اصل السنة و
ذاته المعلوم لا من ذاته ومن المعلوم وذكل بعض تغاير عليه وذاته لا تغاير
الشيء ونفسه الثاني ان علمه لا يكون ذاته لما سنذكره ولا يجرد للزوم الدور
فهو صفة قائمة بذاته لا زائدة له وانه تع فاعل لها لامتناع احتياجه في شيء من
صفاته الى غيره لانه واجب من جميع جهاته فيكون ذاته فاعلة فاعلة معاه
فكيف الجواب عنه في بحث العلم والمعلومات الثالث لو كان العلم
صفة كمال وهو مغاير لذاته لكان الموصوف به ناقصا متكملا بغيره
وان لم يكن يلزم من غيره عنه اجماعا واجب بان كمالها لكونها صفة ذاته
الكاملة نفسها لا كمال ذاته من حيث انه متصف به وكصفة ان الصفة
اذا كان منشأ سا الذات كان ذلك غاية كمال الذات بخلاف اذا
كان منشأ سا امرا منفصلا فان الذات حينئذ يكون ناقصة بدونها متكملا
بها فرعان على القول بكونه تع عالما الاول انه تع عالم بكل المعلومات كما هي
اي بالكليات على الوجه الكلي وبالجزئيات على الوجه الجزئي لان المؤثر
لعالميته ذاته ونسبة ذاته الى الكل على السواء لما مر فلما اوجد ذاته كونه
عالما بالبعض اوجب كونه عالما بالباقي والا لم تكن نسبته الى الكل على السواء
وقيل يعلم الجزئيات على وجه كلي اي بعلم كلي حيث يعلم من المعاني الكلية وغيرها
ان لكل معلول فاعلا بزمان معين ومكان معين وشخص كذا بعلم ان القمر كذا حال الاثر
منه والشمس كذا من الخسوف والجزء مثلا وان يكون بين جملة اوضاعه
الانسان شخص شمول فاصل مبني يتولد له عند طلوع الشمس في موضع
كذا وله صالح جواد فظ الى غير ذلك من الصفات الكلية فان ما ذكرنا من
الامور كليات وتقسيم الكلي الى الكلي لا يخرجه عن كونه كليا اذ لو علمها جزئيا
كما اذا علم وجود زيد الان في الدار فعند زوال المعلوم وهو الخروج في الثاني
المذكور يلزم الجهل ان بقي العلم بكونه في الدار او تغير صفاته ان زال
ذكل العلم فلنا سفر الاضافة والتعلق دون العلم وقيل يعلم الاشياء
لا بمعنى انه مخبر عن الغير والا لكان له حد به تميز عن الغير فليس غير منه

معدوم والمعلوم متغير والا يلزم علم الشيء بانها فلنا المعلوم كما واحد منها
انواع فاذا كان كما واحد معلوما وممكنا في الكل معلوما ويلزم ان يكون غير متناهي
متغير وهو محال والعلم القائم بذاته صفة واحدة والا لانها به في التعلق
والمتعلق الثاني انه تع عالم بعلم مغاير لذاته خلافا لجمهور المعتزلة وغيرهم
محتجة به خلافا للبشر فانهم ذهبوا الى ان علمه عبارة عن صحة العلم
المحدثة منه حتى لا يلزم كثرة في ذاته ولذا قدرته تعالى انه قادر بقدرة مغايرة
لذاته خلافا للمعتزلة لنا ان البديهة يفرق بين قولنا ذاته وبين
قولنا ذاته عالم قادر فان الاول غير مفيد لانه ليس بكلام تام والثاني
مفيد فلو كان عين الذات لم يكن بينهما فرق وفيه نظر لانه وكل صفة
تغاير الاعتبارات لا تغاير الصفة وهو معنى وارد على الوجه
الثاني اذ عند الحكماء صور المعلومات مغايرة بالاعتبارات للذات
العالم وارشا العلم اما اضافة مخصوصة وهي التي بها سا الحيوانات
عالمة او صفة سمى بكل الاضافة منها وهو المعلوم وهي مذهب اكثر
اصحابنا او صور المعلومات القائمة بانفسها وهي كمثل الافلاطونية
فان الافلاطون ذهب الى ان لكل معلوم مثالا في الخارج فاما منقه
اخذ ينعكس اليها النفس ادركتها او ذاته تع كما هو مذهب جمهور الحكماء
واما كان فهو غير ذاته والا بطل مذهب المعتزلة بالوجه المذكور
استدل على ابطال مذهب المسار بقوله وفناء الاشياء سيوجد كما مر
ويمكن ان يحمل جواب سوال وهو ان انحصار معاسر العلم فيما ذكرت
ممنوع فان من الجملة التغاير بما ذهب اليه المشاؤن وهو ان العلم هو
الصورة المجردة بذاته وحل لا يلزم مغايرة العلم لذاته وجوابه ان القول بالاشباح
مكسبق فساده والقائل ان يقول ان المعتزلة ان قالوا ان الله تع عالم لما
علم بالذات فلا شبهة في تساوي الذات والتغاير المذكورة
انما هي للعلم فاس احدهما على الاخر وما سبق من فساد الاشباح لا يدل على
فساد مثل هذا الاشباح واحتجوا على ان خبر المخالفين لكونه تع عالما

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)